



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" صناعة الألمنيوم "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزيمة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2 ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (صناعة الألمنيوم)
- 4 مقدمة
- 6 أهم مؤشرات قطاع صناعة الألمنيوم

قائمة الجداول:

- 3 جدول (1): تعريفات
- 8 جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9 جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الألمنيوم
- 11 جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الألمنيوم من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 12 جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الألمنيوم من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10 الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع صناعة الألمنيوم
- 13 الشكل (2): مدخلات قطاع الألمنيوم حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (صناعة الألمنيوم)

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية أنشطة الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني الى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتمّذف الجداول بشكل رئيسي إلى تقسيم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع صناعة الألمنيوم استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم في الناتج المحلي الإجمالي 0.23%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم في الإنتاج الكلي 0.28%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الألمنيوم 1.17% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم في الصادرات الوطنية 4.04%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم في تعويضات العاملين 0.13%.
- كان قطاع الآلات الكهربائية أكثر استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الألمنيوم.
- كانت منتجات قطاع صناعة الألمنيوم (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل نفسه نسبة الى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب والرواتب الإضافية والمكافآت والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة، أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في العملية الإنتاجية.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل باقي القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة، وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس والفوسفات والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهرتي الفقر والبطالة وتعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة وذلك من حيث تميزه بالأمن والاستقرار مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي. ومما يعزز من تميز الأردن في المنطقة، دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والسياسات الهادفة من أجل تطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والمخرجات أساساً عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني وذلك من خلال استخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع صناعة الألمنيوم استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع المعادن الأساسية الثمينة وغير الحديدية.

أهم مؤشرات قطاع صناعة الألمنيوم:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم في الناتج المحلي الإجمالي 0.23% محتلاً بذلك المرتبة 51 من حيث أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الإنتاج الكلي 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع صناعة الألمنيوم المرتبة 26 من أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.89%, والمرتبة 52 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.28%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الألمنيوم 1.17% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً بذلك المرتبة الرابعة والعشرون.

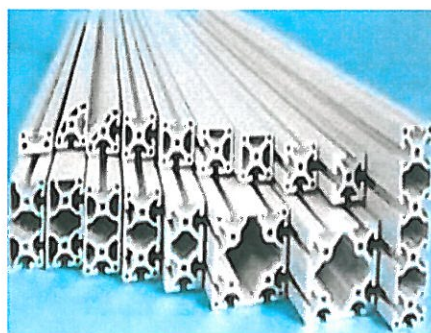
المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

احتل قطاع صناعة الألمنيوم المرتبة 2 من أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 7.85%, والمرتبة 6 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 4.04%.

المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع صناعة الألمنيوم المرتبة 34 من أعلى القطاعات التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.83%, والمرتبة 62 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.13%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة الألمنيوم الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	51
الإنتاج الكلي	52
الصادرات الوطنية	6
تعويضات العاملين	62

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الألمنيوم:

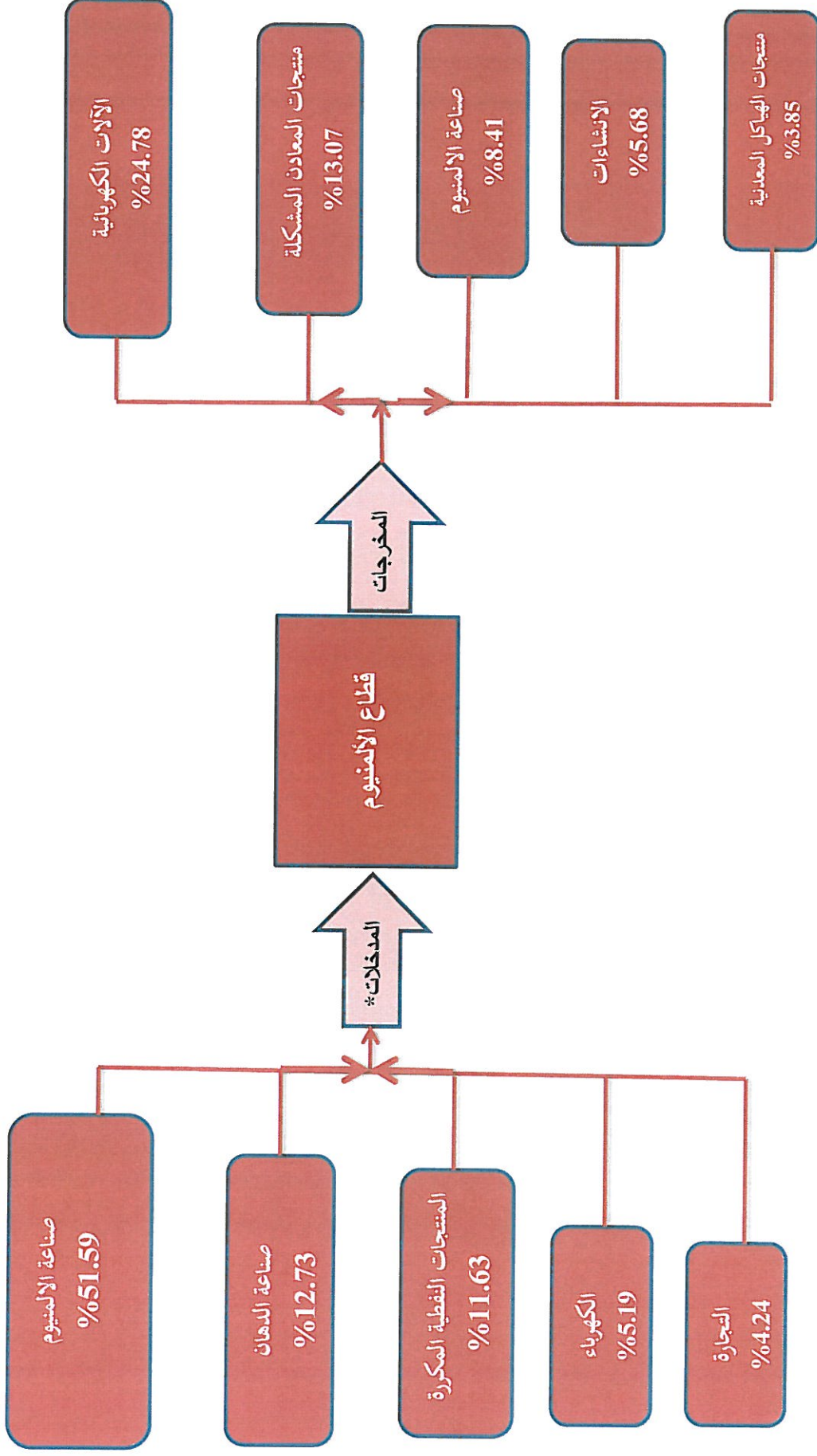
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الآلات الكهربائية	24.78
2	منتجات المعادن المشكلة	13.07
3	صناعة الألمنيوم	8.41
4	الانشاءات	5.68
5	منتجات الهياكل المعدنية	3.85
6	صناعة الأثاث	3.59
7	المعدات المنزلية	3.50
8	هياكل المركبات والمقطورات	1.84
9	الآلات والمعدات	1.59
10	صناعة المجوهرات	1.42
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	74.34
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	25.66
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الألمنيوم. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع صناعة الألمنيوم ، حيث احتل قطاع الآلات الكهربائية المرتبة الأولى مستخدماً من إنتاج قطاع صناعة الألمنيوم بنسبة 24.78 %، وجاء قطاع منتجات المعادن المشكلة في المرتبة الثانية بنسبة 13.07 %، وقطاع صناعة الألمنيوم في المرتبة الثالثة من إنتاج نفسه بنسبة 8.41 %، وفي المقابل، جاء قطاع صناعة المجوهرات في المرتبة العاشرة بنسبة 1.42 %.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع صناعة الألمنيوم ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 74.34 %، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 25.66 %.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الألمنيوم



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الألمنيوم من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الألمنيوم	14.23
2	صناعة الدهان	10.25
3	المنتجات النفطية المكررة	9.67
4	الكهرباء	4.85
5	التجارة	4.24
6	النقل البري	2.18
7	صناعة الحديد والصلب	2.06
8	منتجات الفخار والزجاج	1.16
9	قطاع البنوك	1.16
10	منتجات المعادن المشكلة	0.65
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	54.95
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	45.05
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع صناعة الألمنيوم. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل صناعة الألمنيوم المرتبة الأولى من حيث الأكثر استهلاكاً لانتاجه بنسبة 14.23%، تلاه قطاع صناعة الدهان في المرتبة الثانية بنسبة 10.25%. وفي المقابل، جاء قطاع منتجات المعادن المشكلة في المرتبة العاشرة بنسبة 0.65%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الألمنيوم من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الألمنيوم	37.35
2	صناعة الدهان	2.48
3	المنتجات النفطية المكررة	1.96
4	المنتجات الكيماوية الأخرى	1.42
5	الآلات الهندسية	1.11
6	الكهرباء	0.34
7	صناعة الورق ومنتجاته	0.28
8	منتجات المعادن المشكلة	0.03
9	صناعة الصابون والمنظفات	0.02
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	45.05
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	54.95
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى تسع قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع صناعة الألمنيوم. وقد احتل قطاع صناعة الألمنيوم المرتبة الأولى من حيث أكثر السلع استهلاكاً من إنتاجه بنسبة 37.35%. وقطاع صناعة الدهان المرتبة الثانية بنسبة 2.48%. وفي المقابل، احتل قطاع صناعة الصابون والمنظفات المرتبة التاسعة بنسبة 0.02%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الألمنيوم حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

